

الرصل الخفيف قبل الصلاة وأما المحاذل والزواجل فلا
 ينبغي لم أن لا يتعشرا لا بعد الصلاة إلا أن يكونت
 عشا خفيفا فلا بأس به بعد صلاة المغرب وقبل العشاء
 وإن كان فيه طوك فليؤخره حتى يصلي العشاء قال مالك
 وبعدهما أو لي ولو كان العشا خفيفا ليلا يفضل بين
 العشاين به ويبدل الجوز الفصل بالعشا بينهما ما عني
 البخاري عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجنا مع عبد الله بن
 مسعود الي مكة ثم قدمنا جعا وصلي الصلواتين كل صلاة
 وحدها بان أن واقامة والعشا بينهما الحديث ولم يختلف
 أهل المذهب في النزول عند لفة أنه ليس بركن
 والمشهور عندهم أنه واجب يجبر يدم إذا ترك لعذر
 عذر وإنما اختلف عن مالك في العذر الواجب هل هو
 الليل كله أو أقل زمن علي ذلك أقوال حكاهما
 ابن خزيمة من أن مالك كما قال ابن رشد وكفى المقعد الأجد
 قال ابن ناجي والفرض من المبيت بها النزول فيها المقام
 مقدرها يريد أنه مقام انتهى وسواء كان دفعه منها بعد
 العذر الواجب في أول الليل أو في وسطه أو في آخره قال
 في المدونة

فرع

في المدونة ومن من بالمدونة هو ما رواه لم ينزل بها فعليه الدم
 وإن نزل بها ثم دفع منها في أول الليل أو في وسطه أو في آخره
 وترك الوقوف مع الإمام اجزاءه ولا دم عليه وكفى النزول
 بمنزلة واحدة واجب يجبر بالدم هو الأصح عند الشافعية والحنافية
 بل وقال المحنفة أنه سنة لا دم في تركه وهو مقابل
 المشهور عندنا معصرا لما كتبه وقال خمسة من التابعين
 وهم عتبة والأسود والسفي والنجفي والحسن البصري
 أنه ركن من أركان الحج وهو وجه صنيف عند الشافعية
 قال المعص وعلي المشهور في المذهب من أنه واجب يجبر
 بالدم فإن لم ينزل فيها بالكلية من غير عذر فعليه الدم علي
 المشهور كما صرح به في المدونة ومفهوم قولنا من غير
 عذر أنه أن ترك النزول بها بالكلية لعذر فلا شيء عليه
 قال السنورين قال بعض وجا صل كلام سنة أن من ترك
 النزول من غير عذر حتى طلع العج الزم له الدم ومن ترك
 لعذر ولو جأ بعد الشمس عنه ابن القاسم فيها انتهى ونحو
 في الخبرين ولا يكتفي في النزول الواجب بمنزلة واحدة
 البصير فقط من غير ملك فيها بقدر ما يريد أنه مقام